545
المجلد 14 العدد 4 ديسمبر 2013

مظاهر الفساد الأكاديمي، وأسبابه، وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس

د. محمد حسن محمد حمادات
قسم العلوم التربوية
كلية إربد الجامعية -جامعة البلقاء التطبيقية
hammadatm@yahoo.com

مظاهر الفساد الأكاديمي، وأسبابه، وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس

د. محمد حسن محمد حمادات
قسم العلوم التربوية
كلية إربد الجامعية -جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، إذ بلغ حجم مجتمع الدراسة (٣٤٧) عضو هيئة تدريس، للعام الدراسي ٢٠١١ / ٢٠١٢م. تكونت عينة الدراسة من (٨٣) عضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، ولتحقيق أهداف الدراسة طوّر الباحث أداة تكونت من (٧٢) فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات، وتم التأكد من صدقها وثباتها، وأظهرت النتائج أن العوامل اقتصادية جاءت في المرتبة الأولى، بينما جاءت العوامل اجتماعية في المرتبة الأخيرة. كما وأظهرت النتائج أن إساءة استعمال السلطة، جاءت في المرتبة الأولى من بين مظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي، وأظهرت النتائج أيضًا، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) حول مظاهر وأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي، تعزى لمتغيرات الجنس، والرتبة الأكاديمية، والخبرة. وتوصي الدراسة بإعادة هيكلة الرواتب في جامعة البلقاء التطبيقية، للحد من مظاهر وأسباب الفساد الأكاديمي.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، أعضاء هيئة التدريس، جامعة البلقاء.

* تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٢/٢/١٥م * تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٢/١٠/٢٢م

Features of Academic Corruption: Causes and Remedies as Perceived by Faculty Members

Dr. Mohammad H. Aamadat
Irbid University College-
Al Balqa' Applied University

Abstract

The purpose of this study was to investigate the features of academic corruption within its causes and remedies as perceived by faculty members in the Northern region colleges of Al-balqa Applied University. The population of the study consisted of (347) faculty members in the academic year 2011/2012. Meanwhile, the sample of the study comprised (83) faculty members chosen randomly. To achieve the aim of this study the researcher developed a questionnaire that consisted of (72) items distributed into three domains, The researcher checked validity and reliability. The findings of the study showed that the economical factors came in the first rank while the social factors came in the last rank within the corruption features in the academic society. Moreover, the findings showed that there were no significant statistical differences at the level of ($\alpha = 0.05$) about the features and causes of corruption in the academic society attributed to gender, academic rank and experience variables. The study recommended the need of restructuring salaries in Al-balqa Applied University to reduce the features and causes of academic corruption.

Key words: academic corruption, faculty members, al-Balqa applied university.

مظاهر الفساد الأكاديمي، وأسبابه، وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس

د. محمد حسن محمد حمادات
قسم العلوم التربوية
كلية إربد الجامعية -جامعة البلقاء التطبيقية

المقدمة

تعتبر المؤسسات التربوية من أهم المؤسسات الاجتماعية، وعلى اتصال مباشر بجميع مفاصل الحياة، وتنبع أهميتها من دورها في إعداد الجيل الصاعد ليأخذ دوره الصحيح في مجرى الحياة، وإعداد قاعدة بشرية رصينة جاهزة لاستلام دفة القيادة مستقبلاً وتوجيهها نحو الاتجاه الصحيح.

فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ازدهار التقنية الحديثة، وثورة المعلومات، فتطورت وظائف الجامعة في مواجهة تحديات التقنية الحديثة، ومواكبة الابتكارات والاختراعات الجديدة، واللحاق بركب الحضارات الحديثة، وترسيخ الإعداد العلمي والإنساني والقيمي للجامعيين.

لذلك تسعى الحكومات، في جميع الدول النامية والمتقدمة على حدّ سواء، لتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها، وتحقيق مستوى أفضل من الرفاهة لمجتمعاتها، لهذا تعمل هذه الدول على وضع الخطط والبرامج التنموية على اختلافها، سواء القصيرة أم طويلة المدى، في محاولة منها لإحداث التنمية المستدامة، غير أنه يغيب عن بال بعض المخططين، وخاصة في الدول النامية، أنه ليست الخطط والبرامج وحدها ما يكفي لتحقيق أعلى مستويات التنمية، وإنما هناك دورٌ كبيرٌ للمؤسسات المعنية بتنفيذ هذه البرامج، فكثيرٌ ما تثار تساؤلات حول مستوى كفاءة هذه المؤسسات، ومدى التزامها بتنفيذ البرامج بشكل كامل، ومدى استقلالية القرار الإداري وعقلانيته، وغير ذلك من التساؤلات، الأمر الذي يعني تزايد الحاجة الملحة إلى مؤسسات عامة؛ تتسم بالكفاءة والفاعلية، والقدرة على خدمة مواطنيها بجودة عالية، ومستوى أفضل من العدالة، وتكون عونًا في إحداث التنمية الشاملة. (جرادات، ٢٠٠٩).

أما ظاهرة الفساد، فهي ليست بالظاهرة الحديثة، بل قديمة قدم المجتمعات البشرية، فنجد، على سبيل المثال، أن قوانين حامورابي في القرن الثاني عشر قبل الميلاد قد حرّمت

الفساد، حيث استوجبت العقوبة في حال قبول الموظف العام للمال أو الحبوب، على اعتبار أنها رشوة، يجب عدم قبولها.(العجمي، ٢٠٠٨)

كذلك لم تخل قوانين الفراعنة والآشوريين من تحريم الرشوة وقبول الهدايا من المواطنين بشكل عام. أما الأديان السماوية، فقد أدانت جميعها الفساد، حسب ما ورد في كتبها السماوية، وأعدته فعلاً مخالفًا لأوامر الخالق ولمصلحة العباد (حسني، ١٩٩٧).

فلا خلاف إذًا على قدم وجود ظاهرة الفساد، إلاّ أنّ الجديد في الأمر هو: تزايد الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة بسبب تزايد حجم المجتمعات، وما يرافقه من تناقص للموارد، إضافة إلى تعقد وتشابك هذه الظاهرة، وامتداد تأثيرها في جميع أنشطة المجتمع السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، والأهم من ذلك كله أنّ الفساد أصبح يتسم بالعالمية؛ أي أن مشكلة الفساد لم يعد بالإمكان السيطرة عليها وعزلها ضمن حدود الدولة؛ بل إنها أصبحت ظاهرة عابرة للحدود الجغرافية من دولة إلى أخرى.(الكبيسي، ٢٠٠٠).

يُعرّف الفساد لغةً : بأنّه التلف والعطب والاضطراب والخلل والجدب والقحط، وكذلك إلحاق الضرر كما في قوله تعالى "ويسعون في الأرض فسادا " (الروم، ٩). ويرى ابن منظور أنّ الفساد نقيض الإصلاح، وتفاسد القوم أي تدابروا وقطعوا أرحامهم، والمفسدة خلاف المصلحة بطبيعة الحال، وعرّف الفساد بأنّه: خروج الشيء عن الاعتدال، سواء أكان هذا الخروج قليلاً أم كثيرًا، وأنه أخذ المال ظلمًا.(ابن منظور، لسان العرب).

أما الفساد اصطلاحًا فيمكن القول: أنه سوء استخدام النفوذ العام، لتحقيق أرباح أو منافع خاصة (الذهبي، ٢٠٠٥).

وقد عرف معجم أكسفورد الانجليزي الفساد بأنه: انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة. (Della, 1995)

أما الفساد الإداري: فهو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية. (Wilson & dania, 2004)

أسباب الفساد: تعددت المبررات والأسباب التي أدت إلى الفساد، ولكن يمكن حصرها في انتشار الفقر والجهل، وضعف الوازع الديني والثقافي لدى أفراد المجتمع، إضافة إلى تدني رواتب العاملين في القطاع العام والخاص، وعدم القدرة على تلبية متطلبات العيش والحياة الكريمة، وعدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات وضعف الحاكمية الإدارية، إضافة إلى تدني مهنية الأجهزة الرقابية العامة والخاصة في الدولة والمجتمع. (الشواورة، ٢٠٠٩)

ومن أسباب الفساد كذلك انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي، وهي إحساس الفرد بأن

كل ما هو عام ليس ملكًا لهم، بل هو ملك الدولة أو السلطة فلا يشعرون بالانتماء إليها (الورفلي، ٢٠٠٩).

ومن وجهة نظر الطائي (٢٠١٠) فإن من أسباب الفساد: سوء التنشئة الاجتماعية للموظف، وغياب العدالة الاجتماعية بين الموظفين، والعوز المادي، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وظهور الفوارق الطبقية بين الأفراد، إضافة إلى التغيرات والتطورات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية في العالم، وظهور مفاهيم وشعارات جديدة كحرية التجارة واقتصاد السوق الحر، والانفتاح والتحول السريع من الأنظمة القديمة إلى الأنظمة الجديدة.

مظاهر الفساد: تعود مظاهر الفساد إلى جملة من الأمور منها: التفريط والتهاون بتطبيق معايير أداء الواجب الوظيفي، وتراجع الاهتمام بالمصلحة العامة، وتبذير المال العام من خلال منح التراخيص أو الإعفاءات الضريبية (السكارنة، ٢٠١١) وكذلك الإحساس بالظلم والإحباط والشعور بعدم الانتماء، وانتشار الحقد والكره والفقر والبطالة والاحتقان الاجتماعي، إضافة إلى انحطاط المبادئ والقيم الأخلاقية وانتشار الجريمة والرذيلة بين أفراد المجتمع (الشواورة، ٢٠٠٩).

ومن مظاهر الفساد أيضًا الفساد السياسي: الذي يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وتفشي المحسوبية. أما الفساد المالي فيتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوي، والاختلاس، والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي، والمحاباة في التعيينات. أما الفساد الإداري، فيتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية والتي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته. ومن هذه المظاهر عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف، أو الامتناع عن أداء العمل أو التراخي فيه، وإفشاء أسرار الوظيفة، والخروج عن العمل الجماعي. أما الفساد الأخلاقي، فيتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته. كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل، أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن من إدارته.(بالتمر وهبري، ٢٠٠٤)

سبل التغلب على الفساد: إن من سبل التغلب على الفساد أن نبدأ بمحاربة الفساد

من الأسرة أولاً، ثم المدرسة ثانيًا، والمسجد ثالثًا، وأخيرًا القيادة، حيث يقع الشق الأكبر من التصدي للفساد على القيادة، نظرًا لكونها القوة الوحيدة الفاعلة والمحصّنة التي تستطيع مجابهة قوى الفساد، دون أن تتعرض للمساءلة، أو تتحطم مساعيها أمام صخرة الحصانة التي تحمي كبار عناصر الفساد (الورفلي، ٢٠٠٩).

أما عن وسائل علاج الفساد فيمكن تلخيصها في الآتي: تجسيد مبادئ سيادة القانون والعمل المؤسسي. وإعداد تشريعات تمنح المال العام حماية وحصانة أكثر، وتعزيز وتطبيق معايير الشفافية والنزاهة، وتشجيع دور الإعلام المهني الحر والمسؤول لزيادة الوعي والتثقيف بأهمية مكافحة الفساد الإداري والمالي، والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص (Tawfeek, 2011).

وعلى الرغم من أهمية التعليم الجامعي، إلاّ أنّ هناك قناعة في الأوساط الاجتماعية والأكاديمية مفادها أنّ أنظمة الجامعات تفتقر إلى الفاعلية، وأن غالبية الجامعات في الوطن العربي تعاني من انعدام الاستقلال الذاتي، وضخامة الأنشطة التعليمية، وغموضها، وتناقضها. يضاف إلى ذلك أن معظم طاقات الجامعات تصرف على الأمور الروتينية، ولا توجد أية سيطرة إدارية على العاملين من الأكاديميين والإداريين، مما يعيق الإصلاح والتغيير في جامعات الوطن العربي (الخطيب، ٢٠٠٦).

إن الجامعة تعدّ من أهم المؤسسات في المجتمع، خاصة أنها تعدّ مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة، وهي مؤسسة تعليمية اجتماعية؛ تؤثر وتتأثر بما يحيط بها، فهي من صنع قيادات المجتمع الفكرية والمهنية والسياسية، ولّما كانت ظاهرة الفساد من أكبر المشاكل التي تواجهها الجامعات في الوطن العربي، ونظرًا لقلّة الدراسات التي تناولت مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه ، فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية. ولعلّ من أبرز الدراسات العربية في هذا الميدان:

- دراسة مركز الشفافية الأردني (٢٠١١) بعنوان "تقرير مؤشر مدركات الفساد في الأردن"، هدفت الدراسة إلى حصر نسب مدركات الفساد في الأردن عن الأعوام ٢٠٠١ - ٢٠١١م، وتم اعتماد المسوحات الدولية كأداة للدراسة، وتكونت العينة من موظفي مؤسسات مستقلة (رجال وسيدات أعمال، أكاديميين، محللين، مغتربين متخصصين)، وذلك للتأكد من الاستقلالية والحياد بالنسبة للدول. وخلصت الدراسة إلى أن أهم الأسباب التي تمنع نجاح جهود مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، صعوبة مقاضاة المسؤولين في المناصب الرسمية العليا

قبل التعديلات والتحديثات الدستورية، كذلك بعض العادات والحقوق المكتسبة والمحسوبية والتي تشجع على ممارسة الفساد.

- دراسة الوقداني (٢٠١٠) بعنوان "نظرية الفساد عند ابن خلدون" هدفت الدراسة إلى عرض نظرية ابن خلدون في الفساد بناء على كتاباته الاجتماعية، والأهمية التي يوليها ابن خلدون لتأثير الفساد في دور الفرد في المجتمع. وتمت الدراسة على مقدمة ابن خلدون، أظهرت النتائج أن نظرية الفساد لدى ابن خلدون تتكون من ثلاثة جوانب مترابطة وهي: تحليلاته للفساد السياسي، والفساد الحضاري، والفساد الاقتصادي.

- دراسة البرادعي (٢٠٠٩) بعنوان "مدى انتشار الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية"، دراسة ميدانية على بعض الأجهزة الحكومية بمحافظة جدة"، هدفت الدراسة لمعرفة المفهوم الشائع للفساد لدى الموظفين، وخصائصه وأكثر أنماطه شيوعًا، وآثاره وأسباب انتشاره، ودور الرقابة والقوانين للحد منه، وقد تكونت عينة الدراسة من (٣٤٥) موظفًا. وخلصت الدراسة إلى أن أكثر أسباب الفساد الإداري هو غياب عنصر الرقابة الذاتية، وقصور أساليب الجزاء التحفيزية، وكذلك فإن أكثر أنماط الفساد الإداري انتشارًا داخل الأجهزة الحكومية هي الواسطة والمحاباة والرشوة.

- دراسة العجمي (٢٠٠٨) التي هدفت إلى الوقوف على أسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في جامعات دولة الكويت، وسبل التغلب عليها ، حيث تكوّنت عينة الدراسة من (٣٠٠) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة، حول تصوراتهم لأسباب الفساد، في الوسط الأكاديمي، تعزى لمتغيري الجنس والخبرة، بينما وجدت فروق تعزى لمتغير الجامعة، لصالح الجامعات الخاصة، ومتغير الدرجة العلمية، لصالح الأستاذ المساعد، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية لمجال مظاهر الفساد، تعزى لمتغير الجامعة، لصالح الجامعات الحكومية.

كما أجرى العيسى (٢٠٠٧) دراسة، هدفت إلى الكشف عن الفساد الإداري وعلاقته بظاهرة خريجي الجامعات الرسمية من وجهة نظر القادة الإداريين والخريجين، تكوّنت عيّنة الدراسة من (١٠٨) من القادة و(٣٥٠) خريجًا لا يعمل، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنّ أبرز أسباب الفساد الإداري، كما يتصّورها القادة الإداريون، كانت "فساد الأخلاق يزيد من ارتكاب الفساد"، في حين كانت أبرز أسباب الفساد الإداري، كما يتصّورها الخريجون، تمثّلت في الرواتب الحالية، حيث إنّها لا تلبّي متطلبات الفرد في ظلّ الظروف الاقتصادية الحالية، كما أظهرت نتائج الدراسة: أنّ أبرز أشكال الفساد الإداري كانت تتمثل في الواسطة والمحسوبيّة.

ولعلّ من أبرز الدراسات الأجنبية في هذا الميدان الدراسة التي أجراها سوليس واريزون وليدوجار وجاردون (Solis, Arrizon, Ledogar, Jardon, Chavez, Soberains, Aguilera & Andersson, 2011) دراسة في المكسيك هدفت إلى الكشف عن مظاهر الفساد الأكاديمي في الكليات الطبية المكسيكية ووسائل الحد منها. تكونت عينة الدراسة من (١٤٦) طالبًا وطالبة من طلاب الطب في جامعة جويرو المكسيكية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مظاهر الفساد الأكاديمي تتمثل في رشوة الإداريين وأعضاء هيئة التدريس للنجاح في الاختبارات، وأن أهم أسباب الفساد ضعف الرواتب وتدني الرقابة. وبينت نتائج المقابلات أن الحد من هذه الظاهرة يتم من خلال تعديل الرواتب وتفعيل نظم الرقابة المحاسبية في الجامعة.

كما أجرى ديمكاب (Dimkap, 2011) دراسة في نيجيريا هدفت إلى الكشف عن مدى انتشار مظاهر الفساد الأكاديمي في جامعة ريفرز النيجيرية وأسبابه وآثاره. تكونت عينة الدراسة من (٤٠٠) عضو هيئة تدريس يتوزعون على مختلف الكليات، منهم (٣٠٠ من الذكور، و١٠٠ من الإناث). وأظهرت نتائج الدراسة انتشار الفساد الأكاديمي خاصة لدى أعضاء هيئة التدريس الذكور، وأن أهم أسبابه تعود لعوامل اقتصادية خاصة بعضو هيئة التدريس، وبينت الدراسة أن آثاره المباشرة تتمثل في عدم عدالة عضو هيئة التدريس، أما الآثار غير المباشرة فتتمثل في تقديم مخرجات ضعيفة لسوق العمل المحلي. وبينت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا حول مظاهر الفساد الأكاديمي تعود لمتغير الجنس.

وقدّم يونغ منغ وجين وهايبو (Younging & Jian & Haibo, 2007)، دراسة بعنوان: "أسباب الفساد الأكاديمي وإجراءات منعها". هدفت الدراسة للكشف عن وضع الفساد الأكاديمي، خاصّة فيما يتعلق بالبحث العلميّ في الجامعات الصينيّة، تكونت عينة الدراسة من (٩٣) أكاديميًا تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة من الجامعات الصينيّة. استخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلة المفتوحة، من أجل جمع البيانات. أشارت النتائج إلى أن عدم توفير برامج تدريب فاعلة للأكاديميين في المعايير الأكاديمية الحديثة، وغياب الروح الأكاديمية فيما بينهم، كان أحد أسباب الفساد الأكاديمي الرئيسة. كما أشارت النتائج إلى أنّ عدم الفصل بين الجانب السياسيّ والجانب الأكاديميّ في الجامعات الحكوميّة، إضافةً إلى العيوب الكبيرة في المجتمع الصينيّ، من أهم الأسباب التي تعزّز هذا المفهوم فيما بينهم.

وأجرى واينغ وشين (Wang & Qichin, 2007) دراسة بعنوان: "النمط الإداري السائد والفساد الأكاديميّ في الجامعات الحكوميّة الصينيّة". هدفت الدراسة للكشف عن تصّورات الأكاديميين حول الأنماط الإداريّة السائدة والفساد الأكاديميّ في الجامعات الحكومية الصينيّة.

تكوّنت عيّنة الدراسة من (٢٦) أكاديميًا و(٢١٦) طالبًا من طلاب مرحلة البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا، استخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلة في عمليّة جمع البيانات. أشارت النتائج إلى أنّ النمط الإداريّ السائد في الجامعات الصينية هو النمط البيروقراطي القائم على تدخُّل الحكومة في شؤون الجامعات الحكوميّة. كما أشارت النتائج إلى أنّ الترهل الإداريّ وضعف المراقبة كان من أهم الأسباب التي تؤدي للفساد الأكاديميّ في الجامعات الحكوميّة، وأنّ معظم الفساد يتمثّل في إعطاء الطّلاب علامات لا يستحقونها.

كما أجرى زياشون ودان (Ziaochun & Dan, 2007) دراسة بعنوان: "الانعكاسات العلمية والأخلاقية للفساد الأكاديمي في الجامعات". هدفت الدراسة إلى الكشف عن نشاطات البحث العلمي وعلاقتها بالفساد الأكاديمي في عدد من مؤسسات التعليم العالي في الصين، تكوّنت عيّنة الدراسة من عدد من الباحثين الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس، تم اختيارهم من مجموعة من مؤسسات التعليم العالي في الصين. استخدمت الدراسة المقابلة في عملية جمع البيانات. وأشارت النتائج إلى أن مستوى الفساد الأكاديمي في الجامعات الحكوميّة الصينيّة كان متوسطًا، وأنّ ضعف الأخلاقيات العلمية لدى الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس، أحد أهم الأسباب في ظهور الفساد الأكاديمي، وأنّ هناك علاقة ارتباطية بين البحث العلمي والتربوي في الجامعات وكليات التعليم العالي، وبين الفساد الأكاديمي فيها.

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة نجد أن هناك علاقة إيجابية أو سلبية وذات دلالة إحصائية ما بين الفساد الإداري، وكل من المتغيرات الآتية: الجنس، والخبرة، والدرجة العلمية، والجامعة، والأخلاق، والرواتب، والواسطة، والمحسوبية، والقوانين.

- لذلك يمكننا القول أن أهداف الدراسات السابقة قد تعددت تبعًا لطبيعة المشكلة التي تناولتها، أما هذه الدراسة فقد هدفت للتعرف إلى مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه، وفي هذه الدراسة تم اختيار أعضاء هيئة التدريس، لما لهذه الفئة من أهمية في الميدان التربوي الجامعي.

- من هنا تأتي المحاولة في هذا البحث لاستكشاف مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه، من خلال معرفة رأي أعضاء هيئة التدريس أنفسهم في ذلك، فهم الأجدر في معرفة ذلك، لأنهم على تماس مباشر ويومي مع هذه المشكلة، فهذه الدراسة تأتي مكملة للدراسات السابقة، وليس تكراراً لها.

مشكلة الدراسة

تزايدت في الفترة الأخيرة الأصوات المنادية بمحاربة الفساد ومكافحته بكافة أشكاله،

وتفعيل الرقابة على الأجهزة الحكومية، فالفساد في الأجهزة الحكومية ظاهرة سيئة ولكنها أضحت مألوفة يتحدث بها القاصي والداني والموظف والمراجع، والجامعات الحكومية ليست بمنأى عن ذلك، وما الثورات التي يعيشها وطننا العربي في هذه الأيام، والتي في جُلّها لا تخرج عن المناداة بمكافحة الفساد والمفسدين، وترسيخ مبدأ المساءلة. أما قضية الفساد بشكل عام، والفساد الأكاديمي بشكل خاص، فقضية تعدّ من أبرز القضايا التي يجب على الدولة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي إيلاؤها جلّ الاهتمام، والتي تعدّ الأمل والرجاء في خلق قيادات تحمل المسؤولية، وأجيال واعية مثقفة قادرة على الإصلاح، وبناء الوطن، وتحريك عجلة التنمية في الاتجاه الصحيح، للتصدي لهذه الظاهرة، والوقوف على أسبابها، ومظاهرها، وسبل التغلب عليها. حتى لا نصل إلى مرحلة يساءُ فيها إلى سمعة مؤسساتنا الأكاديمية، وتنزع ليس ثقة العاملين فيها فحسب، بل ثقة طلابها، وثقة المجتمع بشكل عام.

فالآثار السلبية التي تخلقها هذه الظاهرة في المجتمع، من تشويه صورة العملية التربوية ومخرجاتها، وتشويه دقة ونزاهة القرار الإداري التربوي والعملية التعليمية، تتطلب منا كتربويين مسؤولين عن صنع أجيال المستقبل، الوقوف على هذه الظاهرة، وانطلاقًا من رؤية الباحث: أن تحقيق هذا المطلب لا يتم إلا بمشاركة أبناء الوطن على اختلاف مستوياتهم، ومشاركة الأكاديميين بشكل خاص، في تشخيص ظاهرة الفساد في الوسط الأكاديمي على أرض الواقع، ومعرفة الأسباب والمسببات، ووضع الحلول الناجعة.

لذلك فإن البحث عن جذور التحديات التي تواجه تطور الحركة التعليمية في الأردن ومحاربة الفساد، والارتقاء بمستوى الطالب والمعلم والأستاذ الأكاديمي معًا، ووضع الحلول الناجعة لذلك، إضافة إلى قلة الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع - حسب علم الباحث- ، وتأكيدًا على التوجه لمكافحة الفساد في هذا المجال، فقد تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف إلى مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية للتعرف إلى مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس، وكذلك الكشف عن مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه باختلاف الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة. كذلك معالجة أيّ خلل ستظهره النتائج، إضافة إلى دعم وتعزيز الجوانب الإيجابية.

أسئلة الدراسة

١. ما تصورات أعضاء هيئة التدريس لمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية ؟

٢. هل تختلف تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية التي تعزى لمتغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)؟

٣. ما تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية ؟

٤. ما تصورات أعضاء هيئة التدريس لسبل علاج أسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية ؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال ما يلي:

١- تنبع أهمية الدراسة من الناحية النظرية من أهمية التعرف إلى وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه، وعلاقتها ببعض المتغيرات كالجنس والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة.

٢- كذلك تنبع أهمية الدراسة من الناحية العملية في كونها يمكن أن تفيد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والإداريين فيها، والقادة التربويين، والكثير من أولي الاختصاص، ومن يهمه الأمر من الباحثين والطلبة وغيرهم في القطاع التربوي وغيره، بحيث ينعكس إيجابًا على الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلبة والوطن بشكل عام. كما أن تسليط الضوء على هذا الموضوع قد يؤدي إلى نتائج تخدم التربويين في التوسع في العملية التعليمية وتحسين وضع الجامعات والمحافظة عليها من أي اختراقات تمس العمل الأكاديمي.

محددات الدراسة

يمكن تعميم نتائج الدراسة في ضوء المحددات الآتية:

- اقتصرت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية،(كلية إربد الجامعية، وكلية عجلون الجامعية، وكلية الحصن الجامعية) من الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠١١/٢٠١٢م.

مصطلحات الدراسة : لغايات هذه الدراسة تم تحديد التعريفات الإجرائية الآتية:

عضو هيئة التدريس: وهو الشخص المعين في جامعة البلقاء التطبيقية / كليات الشمال (إربد، الحصن، عجلون) بموجب قرار من مجلس عمداء الجامعة، وهو المسؤول عن تحقيق بيئة تعليمية جيدة، والعمل على نشر المعرفة بين الطلبة، وتوظيفها لبلوغ الأهداف المنشودة.

الفساد: كما حددته منظمة الشفافية الدولية (٢٠٠٦) هو: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته.

الفساد الأكاديمي: سلوك منحرف، ومخالف للأنظمة والقوانين النافذة في الوسط الجامعي والجهاز الإداري للجامعة، وذلك لصالح أهداف شخصية أو جماعية، مما يسبب عدم تحقيق الأهداف، لتقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية في الجامعة.

الفساد الأكاديمي إجرائيًا: هي الدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة البحث على المقياس المعد لهذا الغرض وفق المجالات الآتية: مجال أسباب الفساد، ومجال مظاهر الفساد الأكاديمي، ومجال سبل التغلب على أسباب الفساد.

كليات الشمال : ويقصد بها الكليات الجامعية التي تمنح درجة (البكالوريوس، والدبلوم)، وهي تابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، وتقع في شمال الأردن وهي: (كلية الحصن الجامعية، وكلية إربد الجامعية، وكلية عجلون الجامعية)، وجميعها حكومية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

المنهج: استخدم الباحث في تصميم هذه الدراسة المنهج المسحي الوصفي، بهدف معرفة مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، من خلال إجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات أداة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تألّف مجتمع الدراسة، من جميع أعضاء هيئة التدريس في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في الأردن، وذلك للعام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢ حيث بلغ عددهم (٣٤٧) عضو هيئة تدريس موزعين كما يلي: (الإناث١٠٢ ، والذكور٢٤٥). كلية الحصن الجامعية (١٣٢) عضو هيئة تدريس،(الإناث ٤٧، والذكور٨٥) وكلية إربد الجامعية (١٢٢) عضو هيئة تدريس،(الإناث٣٥، والذكور٨٧) وكلية عجلون الجامعية (٩٣) عضو هيئة تدريس، (الإناث ٢٠ ، والذكور ٧٣) .

عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة عشوائيّة بسيطة،من خلال توزيع (١٠٠) استبانة عشوائيًا على أعضاء هيئة التدريس بما يناسب الرتبة الأكاديمية لهم، أي ما نسبته (٢٥٪) من مجموع أعضاء هيئة التدريس. وقد بلغ حجم العينة من أعضاء هيئة التدريس (٨٣) عضو هيئة تدريس، بواقع (٥٨) من الذكور، و(٢٥) من الإناث، ويبين الجدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها.

الجدول رقم (١)
توزيع أفراد عينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) حسب متغيراتها

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة المئوية٪
الجنس	ذكر	٥٨	٦٩,٩
	أنثى	٢٥	٣٠,١
	الكلي	٨٣	١٠٠,٠
الرتبة الأكاديمية	مدرس	٢٢	٢٦,٥
	محاضر متفرغ	٢١	٢٥,٣
	أستاذ مساعد	٣٤	٤١,٠
	أستاذ مشارك	٦	٧,٢
	الكلي	٨٣	١٠٠,٠
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣٦	٤٣,٤
	من ٥ – أقل من ١٠ سنوات	٣١	٣٧,٣
	١٠سنوات فأكثر	١٦	١٩,٣
	الكلي	٨٣	١٠٠,٠

أداة الدراسة:

من أجل التعرف إلى مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، قام الباحث باستطلاع وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس، حول أسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي، وسبل علاجه، من خلال توجيه سؤال مفتوح هو: برأيك ما هي أسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، وسبل علاجه؟، وفي ضوء إجابات أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال قيام الباحث بمراجعة الأدب التربوي، والدراسات السابقة المتعلقة بالفساد، مثل دراسة (العجمي، ٢٠٠٨) دراسة (قبيلات وشطناوي، ٢٠٠٨) دراسة (الجيوسي، ٢٠٠٥) ودراسة (اليوسف، ٢٠٠٢) تم بناء أداة الدراسة.

الخصائص السيكومترية للأداة:

أ- صدق الأداة: تم التحقق من نوعين من الصدق هما: أ- الصدق الظاهري : اعتمد الباحث على نسبة ٨٠ ٪ من آراء المحكمين حول مدى مناسبة الفقرة كأساس لاستبقائها أو حذفها، وحذفت الفقرات التي لم تحقق هذه النسبة، وبذلك أصبحت الأداة مكونة من (٧٠) فقرة، ولم تحصل باقي الفقرات على النسبة المعتمدة من آراء المحكمين وعددها (٢٥) فقرة، فتم حذفها. وتم إعادة صياغة بعض الفقرات بناءً على التوجيهات والملاحظات المكتوبة التي وجهتها مجموعة المحكمين.

ب- صدق البناء: تحقق الباحث من التجانس الداخلي للأداة، من خلال ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، واستعمل الاختبار التائي، من خلال تطبيقه على عينة من أعضاء هيئة التدريس مكونة من (٢٥) عضو هيئة تدريس، من مختلف الرّتب الأكاديمية والتخصصات من مجتمع الدراسة، ومن خارج عينة الدراسة، وكانت معاملات ارتباط كل فقرة من كل مجموعة مع مجالها ولجميع الفقرات دالة إحصائياً، وهذا يدل على تمتع الأداة بصدق البناء.

ثبات الأداة:

قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة بصورتها النهائية على أفراد عينة الثبات، المكوّنة من (٣٥) عضو هيئة تدريس، من مجتمع الدراسة ومن غير عينة الدراسة. وتم التحقق من الثبات بطريقتين هما:

أ ـ طريقة الاختبار وإعادة الاختبار: (test- re-test) إذ جرى تطبيق الأداة لأول مرة على عينة استطلاعية مؤلفة من (٣٥) عضو هيئة تدريس، علمًا بأن عينة الثبات من مجتمع الدراسة نفسه، ومن غير عينة الدراسة، حيث أُعطي كل فرد من أفراد هذه العينة رقما سرّياً، وبعد مرور أُسبوعين، أُعيد تطبيق الاختبار مرة أخرى على العينة نفسها، وتم حساب معامل الارتباط بين التطبيقين إذ بلغ قيمة معامل الارتباط بين العلامتين (٠,٩٠) وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١).

ب ـ معامل كرونباخ ألفا: وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة كرونباخ ألفا على درجات أفراد عينة الثبات، وكانت النتائج كما يلي : معامل الثبات لأداة الدراسة ككل بلغ (٠,٨٧)، ولمظاهر الفساد (٠,٨٤)، ولسبل التغلب على مظاهر الفساد (٠,٨٢)، وتراوحت معاملات الارتباط المصحح لارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه بين

(٠,٢١) و (٠,٧١) وبين (٠,٢٠) و(٠,٦٩) لارتباط الفقرة بالأداة ككل. وقد عدَّ الباحث ما تحقق للمقياس بصورته النهائية من دلالات صدقاً وثباتاً كافيًا لأغراض الدراسة الحالية.

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة: اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة متغيرات مستقلة هي: ١- الجنس: وله مستويان: (ذكر، أنثى). ٢ ـ الرتبة الأكاديمية: ولها خمسة مستويات: (مدرس، محاضر متفرغ، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ).٣- سنوات الخبرة: ولها ثلاثة مستويات: (أقل من ٥ سنوات، من ٥ - أقل من١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات).

ثانيًا: المتغيرات التابعة: وهي الدرجة المعبرة عن تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، وسبل التغلب عليها، في ممارساتهم الإدارية والتعليمية، وفقًا للمجالات الواردة في الدراسة.

إجراءات التطبيق النهائي:

بعد توفر جميع الشروط التي أوضحت إمكانية إجراء الدراسة بالصورة الصحيحة، قام الباحث بتنفيذ إجراءات التطبيق النهائي، وكان يسبق عملية التوزيع لقاءات مع أعضاء هيئة التدريس حسب أوقات فراغهم؛ يوضح فيه طريقة تعبئة الاستبانة، وأن المعلومات التي سيحصل عليها الباحث ستعامل بسرية تامة، وهي لغايات البحث العلمي فقط. واستخدم الباحث أسلوب الاتصال المباشر بتسليم كل مستجيب نسخة بيده، حيث تم توزيع (١٠٠) استبانة، وبعد أسبوعين من تاريخ التوزيع، تم جمعها بالطريقة نفسها. وبعد ذلك قام الباحث بحصر العدد النهائي للاستبانات المرجّعة من العينة، بعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل الإحصائي، حيث لم تسترجع (٨) استبانات، وتم استبعاد (٥) استبانات لعدم اكتمال الاستجابة أو تشويهها، و(٤) استبانات فقدت ولم يعدها المستجيب. وبذلك أصبحت العينة الخاضعة للتحليل الإحصائي(٨٣) استبانة، تم تحليل البيانات عن طريق استخدام الحاسوب SPSS.

تصحيح الأداة:

اعتمد الباحث التدريج الخماسي لليكرت في تصحيح أداة القياس، بحيث تعطى الإجابة (كبيرة جدًا) خمس درجات، والإجابة (قليلة جدًا) درجة واحدة، وتم اعتماد التدريج التالي في

الحكم على المتوسطات الحسابية في درجة التصورات: (المعيار الإحصائي).

من ١,٠٠ – أقل من ٢,٣٤	بدرجة متدنية
من ٢,٣٤ – أقل من ٣,٦٧	بدرجة متوسطة
من ٣,٦٧ – ٥,٠٠	بدرجة عالية

نتائج الدراسة ومناقشاتها:

أولاً: عرض نتائج السؤال الأول:

للإجابة عن السؤال الأول: ما تصورات أعضاء هيئة التدريس لمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على كل فقرة من فقرات الأداة وعلى الأداة ككل، والمتعلقة بمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، والجدول رقم (٢) يبين ذلك.

الجدول رقم (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على كل فقرة من فقرات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي×	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٥	١	إساءة استعمال السلطة في الجامعة	٤,٢٧	٠,٧٨	عالية
٦	٢	اختراق الأنظمة والقوانين الجامعية .	٤,٢٢	٠,٦٨	عالية
٤	٣	الواسطة والمحسوبية	٤,١١	٠,٨٠	عالية
١	٤	قبول الهدايا والدعوات الاجتماعية.	٤,٠٥	٠,٨١	عالية
٣	٥	التحيز والمحاباة لبعض الأفراد .	٤,٠٤	٠,٩٤	عالية
٢	٦	الاختلاس	٤,٠٢	٠,٩٩	عالية
١٠	٧	الانحياز بدافع قبلي أو فكري أو عقائدي .	٣,٨٩	٠,٩٢	عالية
٧	٨	التهرب من المسؤولية .	٣,٨٤	٠,٧٤	عالية
٨	٩	المجاملات على حساب مصلحة العمل الأكاديمي	٣,٧٨	٠,٧٨	عالية
٩	١٠	اللامبالاة وعدم الاهتمام بالعمل الأكاديمي	٣,٦٩	٠,٩٤	عالية
المظاهر ككل			٣,٩٩	٠,٣٢	عالية

* الدرجة القصوى من (٥)

يتبين من الجدول رقم (٢) أن متوسط تقديرات أعضاء هيئة التدريس على الفقرات ككل والمتعلقة بمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية بلغت (٣,٩٩) بانحراف معياري (٠,٣٢) وبدرجة تقدير عالية. كما يتبين أن الفقرة

رقم (٥) والتي تنص على "إساءة استعمال السلطة في الجامعة " جاءت في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (٤,٢٧) وبانحراف معياري (٠,٧٨) وبدرجة تقدير عالية.

ويمكن أن يعزو الباحث حصول هذا المظهر من مظاهر الفساد على المرتبة الأولى إلى أن أصحاب السلطة يسيّرون سلطاتهم وصلاحياتهم حسب أهوائهم، فتؤثر فيهم العوامل الاقتصادية والسياسية والعشائرية والفئوية والعلاقات الشخصية، أكثر من القوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة. وهذا مؤشر إلى أن البعض قد يتغاضون عن بعض التجاوزات لبعض الأفراد ممن لهم نفوذ في المجتمع الأكاديمي في الجامعة. وجاءت الفقرة رقم (٦) والتي تنص على "اختراق الأنظمة والقوانين الجامعية " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٢٢) وبانحراف معياري (٠,٦٨) وبدرجة تقدير عالية.

ويعزو الباحث ذلك: إلى ضعف المحاسبة والمساءلة والمتابعة من الرؤساء، والتذرع ربما بالعمل بروح القانون لا بنصه، إضافة إلى الحالات الإنسانية، ويمكن ربما إلى مشاهدة من هم أعلى منهم في السّلم الوظيفي وهم يخترقون الأنظمة والقوانين ولا تتم مساءلتهم، كل ذلك أدى إلى الجرأة في اختراق القوانين والأنظمة. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البرادعي، ٢٠٠٩) ودراسة (العجمي، ٢٠٠٨) ودراسة (العيسى، ٢٠٠٧).

في حين جاءت الفقرة رقم (٩) والتي تنص على "اللامبالاة وعدم الاهتمام بالعمل الأكاديمي " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٦٩)، وبانحراف معياري (٠,٩٤)، وبدرجة تقدير عالية.

ويعزو الباحث ذلك: إلى أن أعضاء هيئة التدريس هم على مستوى علمي وأخلاقي يجعلهم يرتقون فوق تهمة اللامبالاة وعدم الاهتمام بالعمل الأكاديمي، فهو صلب عملهم ومحوره، وبناءً عليه تتم المكافآت والترقيات، وربما إن وجد عند البعض فسيكون في ذيل القائمة. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Stang & Goudi, 1997).

ثانياً: عرض نتائج السؤال الثاني:

وللإجابة عن السؤال الثاني: هل تختلف تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية تعزى لمتغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)؟

للإجابة عن الشق الأول من السؤال الثاني (هل تختلف تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية تعزى لمتغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة) تم حساب المتوسطات الحسابية،

والانحرافات المعيارية، لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل، والمتعلقة بتصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي حسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)، والجدول رقم (٣) يبين ذلك.

الجدول رقم (٣)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل والمتعلقة بتصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي وحسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)

المتغير	المستوى/الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	٤,٠٠	٠,١٨
	أنثى	٣,٩٨	٠,٢٩
	الكلي	٣,٩٩	٠,٢٢
الرتبة الأكاديمية	مدرس	٤,٠٨	٠,٢٥
	محاضر متفرغ	٣,٩٨	٠,١٩
	أستاذ مساعد	٣,٩٤	٠,١٨
	أستاذ مشارك	٣,٩٨	٠,٣١
	الكلي	٣,٩٩	٠,٢٢
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٤,٠٣	٠,٢٤
	من ٥ – أقل من ١٠ سنوات	٣,٩٦	٠,١٨
	١٠ سنوات فأكثر	٣,٩٦	٠,٢٠
	الكلي	٣,٩٩	٠,٢٢

يتبين من الجدول رقم (٣) وجود فروق ظاهرة في متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل والمتعلقة بتصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي وحسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق، تم استخدام تحليل التباين الثلاثي (Three Way ANOVA)، والجدول رقم (٤) يبين ذلك.

تبين من الجدول رقم (٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل، والمتعلقة بتصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية تعزى لمتغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة) حيث كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥).

الجدول رقم (٤)
نتائج تحليل التباين الثلاثي لمتوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل والمتعلقة بتصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية وحسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	٠,٠٤٠	١	٠,٠٤٠	٠,٨٧١	٠,٣٥٤
الرتبة الأكاديمية	٠,١٩٥	٣	٠,٠٦٥	١,٤١٢	٠,٢٤٦
عدد سنوات الخبرة	٠,٠١٦	٢	٠,٠٠٨	٠,١٧٣	٠,٨٤٢
الخطأ	٣,٥٠٠	٧٦	٠,٠٤٦		
المجموع	٣,٧٥١	٨٢			

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى موافقة جميع أعضاء هيئة التدريس في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية وبغض النظر عن جنسهم، أو رتبهم الأكاديمية، أو عدد سنوات خبرتهم، إن هذه هي أسباب الفساد في الوسط الأكاديمي وبإجماع الجميع، وهذا دليل على أن هذه الأسباب واضحة للجميع وأصبحت جزءًا من همومهم اليومية.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على كل مجال من مجالات الأداة والمتعلقة بأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي حسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)، والجدول رقم (٥) يبين ذلك.

الجدول رقم (٥)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على كل مجال من مجالات الأداة والمتعلقة بأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية وحسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)

المتغير	المستوى / الفئة		الفساد الأكاديمي	عوامل سياسية	عوامل اجتماعية	عوامل اقتصادية	عوامل ذاتية
الجنس	ذكر	المتوسط الحسابي	٣,٩٧	٤,٠٧	٣,٨٧	٤,١١	٤,٠٣
		الانحراف المعياري	٠,٢٩	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٣٨	٠,٤٢
	أنثى	المتوسط الحسابي	٤,٠٣	٤,٠٦	٣,٧٩	٤,٠٧	٣,٩٦
		الانحراف المعياري	٠,٣٨	٠,٤١	٠,٦٦	٠,٤٦	٠,٥٢
الكلي		المتوسط الحسابي	٣,٩٩	٤,٠٧	٣,٨٤	٤,١٠	٤,٠١
		الانحراف المعياري	٠,٣٢	٠,٣٧	٠,٤٦	٠,٤٠	٠,٤٥

تابع الجدول رقم (٥)

المتغير	المستوى / الفئة		الفساد الأكاديمي	عوامل سياسية	عوامل اجتماعية	عوامل اقتصادية	عوامل ذاتية
الرتبة الأكاديمية	مدرس	المتوسط الحسابي	٤,٠٧	٤,١٩	٣,٨٥	٤,١٩	٤,١٥
		الانحراف المعياري	٠,٣٧	٠,٢٩	٠,٥٤	٠,٤٠	٠,٤٨
	محاضر متفرغ	المتوسط الحسابي	٣,٩٠	٤,٠٤	٣,٩٤	٤,١٣	٤,٠٠
		الانحراف المعياري	٠,٣٠	٠,٤٧	٠,٥٢	٠,٤٣	٠,٤٦
	أستاذ مساعد	المتوسط الحسابي	٣,٩٨	٤,٠٢	٣,٧٦	٤,٠٣	٣,٩٣
	أستاذ مشارك	الانحراف المعياري	٠,٢٨	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٤١	٠,٣٩
		المتوسط الحسابي	٤,٠١	٤,٠٠	٣,٩٤	٤,٠٣	٣,٩٢
		الانحراف المعياري	٠,٤٠	٠,١٨	٠,٣٨	٠,٢٥	٠,٦٢
	الكلي	المتوسط الحسابي	٣,٩٩	٤,٠٧	٣,٨٤	٤,١٠	٤,٠١
		الانحراف المعياري	٠,٣٢	٠,٣٧	٠,٤٦	٠,٤٠	٠,٤٥
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	المتوسط الحسابي	٤,٠١	٤,١٢	٣,٩٠	٤,١٠	٤,٠٩
		الانحراف المعياري	٠,٣١	٠,٣٣	٠,٥٢	٠,٤٣	٠,٤٤
	من ٥ – أقل من ١٠ سنوات	المتوسط الحسابي	٣,٩٥	٣,٩٩	٣,٧٤	٤,١٨	٤,٠٠
	١٠ سنوات فأكثر	الانحراف المعياري	٠,٣٥	٠,٤٥	٠,٤٧	٠,٣٣	٠,٤٦
		المتوسط الحسابي	٤,٠١	٤,١١	٣,٩١	٣,٩٤	٣,٨٤
		الانحراف المعياري	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٤٤	٠,٤٧
	الكلي	المتوسط الحسابي	٣,٩٩	٤,٠٧	٣,٨٤	٤,١٠	٤,٠١
		الانحراف المعياري	٠,٣٢	٠,٣٧	٠,٤٦	٠,٤٠	٠,٤٥

يتبين من الجدول رقم (٥) وجود فروق ظاهرة في متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس على كل مجال من مجالات الأداة، والمتعلقة بأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية وحسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA)، والجدول رقم (٦) يبين ذلك.

الجدول رقم (٦)
نتائج تحليل التباين المتعدد لمتوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس على كل مجال من مجالات الأداة والمتعلقة بأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي وحسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)

مصدر التباين	المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس Hotelling's Trace=٠,٠٣٧ الدلالة الإحصائية = ٠,٧٤٧	إدارية	٠,٠٢٩	١	٠,٠٢٩	٠,٢٨٢	٠,٥٩٧
	سياسية	٠,٠٢٨	١	٠,٠٢٨	٠,٢٠٠	٠,٦٥٦
	اجتماعية	٠,١١٢	١	٠,١١٢	٠,٥٠٩	٠,٤٧٨
	اقتصادية	٠,١٥١	١	٠,١٥١	٠,٩٤٩	٠,٣٣٣
	ذاتية	٠,٣٠٧	١	٠,٣٠٧	١,٥٠٠	٠,٢٢٤
الرتبة الأكاديمية Wilks' Lambda=٠,٨٣٨ الدلالة الإحصائية = ٠,٥٨٨	إدارية	٠,٢٧٠	٣	٠,٠٩٠	٠,٨٦٢	٠,٤٦٤
	سياسية	٠,٥٦٠	٣	٠,١٨٧	١,٣٤٣	٠,٢٦٧
	اجتماعية	٠,٢٥٩	٣	٠,٠٨٦	٠,٣٩٢	٠,٧٥٩
	اقتصادية	٠,٥٢٣	٣	٠,١٧٤	١,٠٩٥	٠,٣٥٦
	ذاتية	٠,٥٠٢	٣	٠,١٦٧	٠,٨١٧	٠,٤٨٨
عدد سنوات الخبرة Wilks' Lambda=٠,٨٤٩ الدلالة الإحصائية = ٠,٢٧٥	إدارية	٠,٠٨٧	٢	٠,٠٤٣	٠,٤١٦	٠,٦٦١
	سياسية	٠,٣٥٦	٢	٠,١٧٨	١,٢٨٢	٠,٢٨٤
	اجتماعية	٠,٢٥٥	٢	٠,١٢٨	٠,٥٧٩	٠,٥٦٣
	اقتصادية	٠,٦٩٨	٢	٠,٣٤٩	٢,١٩٢	٠,١١٩
	ذاتية	٠,٣٣٨	٢	٠,١٦٩	٠,٨٢٥	٠,٤٤٢
الخطأ	إدارية	٧,٩٣٢	٧٦	٠,١٠٤		
	سياسية	١٠,٥٥١	٧٦	٠,١٣٩		
	اجتماعية	١٦,٧٦٥	٧٦	٠,٢٢١		
	اقتصادية	١٢,٠٩٣	٧٦	٠,١٥٩		
	ذاتية	١٥,٥٥٢	٧٦	٠,٢٠٥		
الكلي	إدارية	٨,٣٥٣	٨٢			
	سياسية	١١,٣٩٦	٨٢			
	اجتماعية	١٧,٦٥٩	٨٢			
	اقتصادية	١٣,٢٨٠	٨٢			
	ذاتية	١٦,٨٥٥	٨٢			

يتبين من الجدول رقم (٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس على كل مجال من مجالات الأداة والمتعلقة بأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية تعزى لمتغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة) حيث كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥). ويعزو الباحث ذلك: إلى

أنّ جميع أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن جنسهم، ورتبهم الأكاديمية، وخبراتهم، أجمعوا على أن هذه هي أسباب الفساد(الأسباب الإدارية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والذاتية) أو المؤدية إليه في الوسط الأكاديمي.

للإجابة عن الشق الثاني من السؤال الثاني: هل تختلف تصورات أعضاء هيئة التدريس لمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية (تعزى لمتغير الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)؟ تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل، والمتعلقة بمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية وحسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)، والجدول رقم (٧) يبين ذلك.

الجدول رقم (٧)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل والمتعلقة بمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية وحسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)

المتغير	المستوى/الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	٤,٠٠	٠,٣٢
	أنثى	٣,٩٧	٠,٣٢
	الكلي	٣,٩٩	٠,٣٢
الرتبة الأكاديمية	مدرس	٤,٠٤	٠,٣٣
	محاضر متفرغ	٤,٠٨	٠,٣٠
	أستاذ مساعد	٣,٩٣	٠,٣٢
	أستاذ مشارك	٣,٩٠	٠,٣١
	الكلي	٣,٩٩	٠,٣٢
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣,٩٩	٠,٣٢
	من ٥ – أقل من ١٠ سنوات	٤,٠٢	٠,٣٢
	١٠ سنوات فأكثر	٣,٩٦	٠,٣٥
	الكلي	٣,٩٩	٠,٣٢

يتبين من الجدول رقم (٧) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس، على الأداة ككل، والمتعلقة بمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، وحسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الثلاثي (Three Way

ANOVA)، والجدول رقم (٨) يبين ذلك.

الجدول رقم (٨)
نتائج تحليل التباين الثلاثي لمتوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل، والمتعلقة بمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، وحسب متغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	٠,٠٤٢	١	٠,٠٤٢	٠,٤١٨	٠,٥٢٠
الرتبة الأكاديمية	٠,٦٤٥	٣	٠,٢١٥	٢,١٢٨	٠,١٠٤
عدد سنوات الخبرة	٠,٢٧٨	٢	٠,١٣٩	١,٣٧٦	٠,٢٥٩
الخطأ	٧,٦٨١	٧٦	٠,١٠١		
المجموع	٨,٦٤٦	٨٢			

يتبين من الجدول رقم (٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل، والمتعلقة بمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية تعزى لمتغير (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة). حيث كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥).

ويعزو الباحث ذلك: إلى أنّ جميع أعضاء هيئة التدريس لديهم التصورات نفسها لمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي بغض النظر عن جنسهم، ورتبهم الأكاديمية، وعدد سنوات خبرتهم. فهم جميعًا يتأثرون بمظاهر الفساد، فالجميع يعمل في الظروف البيئية نفسها، وتحت الضغوطات نفسها، لذلك جاءت تصوراتهم متشابهة. وقد تشابهت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (العجمي، ٢٠٠٨) والتي أشارت إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في جامعات الكويت تعزى لمتغير الجنس، والدرجة العلمية، والخبرة.

ثالثاً: عرض نتائج السؤال الثالث:

للإجابة عن السؤال الثالث: ما تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية ؟

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية،

وعلى كل مجال من مجالات الأداة، وعلى الأداة ككل. والجدول (٩) يبين ذلك.

الجدول رقم (٩)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس، على كل مجال من مجالات الأداة، وعلى الأداة ككل، والمتعلقة بأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم المجال	الرتبة	المجال أسباب ترجع لعوامل	المتوسط الحسابي×	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٤	١	اقتصادية	٤,١٠	٠,٤٠	عالية
٢	٢	سياسية	٤,٠٧	٠,٣٧	عالية
٥	٣	ذاتية	٤,٠١	٠,٤٥	عالية
١	٤	إدارية	٣,٩٩	٠,٣٢	عالية
٣	٥	اجتماعية	٣,٨٤	٠,٤٦	عالية
الأسباب (العوامل) ككل			٤,٠٠	٠,٢٩	عالية

× الدرجة القصوى من (٥)

يتبين من الجدول رقم (٩) أن متوسط تقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل والمتعلقة بتصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي بلغت (٤,٠٠) بانحراف معياري (٠,٢٩) وبدرجة تقدير عالية. كما يتبين أن المحور الرابع (أسباب ترجع لعوامل اقتصادية) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,١٠) بانحراف معياري (٠,٤٠)، وبدرجة تقدير عالية.

ويمكن أن يعزو الباحث ذلك: إلى أنّ العوامل الاقتصادية ما تزال تلعب دورًا كبيرًا في التأثير داخل الوسط الأكاديمي خاصة، والمجتمع الأردني بعامة؛ لأن المجتمع الأردني بشكل ما يزال مجتمعًا فقيرًا، وينقصه الكثير من المال لكي يسد حاجاته اليومية، فالجميع يدرك أن هناك انخفاضًا في الرواتب الحالية للموظفين، وأنّ تلك الرواتب لا تكفي لتغطية النفقات الرئيسة في الحياة والأعباء المعيشية دون النفقات الثانوية ومتطلبات الرفاهية للحياة، أضف إلى ذلك أن المجتمع الأردني ينظر إلى عضو هيئة التدريس، ويصنّفه من الطبقة الغنية، لذلك فما هو مطلوب منه يفوق ما هو مطلوب من الآخرين، فالحاجة لدى الأفراد تدفعهم للتوجه للفساد. وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (العجمي، ٢٠٠٨) على الجامعات الكويتية، حيث احتلت العوامل الاجتماعية المرتبة الأولى، بينما العوامل الاقتصادية في المرتبة الرابعة والأخيرة، في تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب الفساد في الوسط الأكاديمي. وهذا يدعم صدق نتائج الدراسة الحالية، فارتفاع دخل عضو هيئة التدريس في الكويت يفوق أضعاف دخل عضو هيئة التدريس في الأردن، لذلك برزت العوامل الاقتصادية كسبب رئيس من الأسباب المؤدية إلى الفساد في الوسط الأكاديمي. أما المحور الثاني (أسباب ترجع لعوامل

سياسية)، فجاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٠٧) بانحراف معياري (٠,٣٧) وبدرجة تقدير عالية.

ويعزو الباحث ذلك: إلى أنّ فساد أصحاب القرار في الوسط الأكاديمي يشجع باقي الموظفين على الانجراف نحو الفساد - عففت فعفوا، ولو رتعت لرتعوا - بمختلف صوره وذلك نظرًا لغياب القدوة الحسنة، والتي من المفترض أن يمثلها أصحاب القرار. وربما أيضًا لوجود تدخلات سياسية من الدولة وأجهزتها الأمنية في تعيينات أعضاء هيئة التدريس. وربما يعود السبب لتمتع بعض المسؤولين بحصانة تحميهم من المساءلة أو وجود غطاء قانوني يحمي البعض من عقوبة الممارسات المنحرفة، مما يشير إلى وجود تساهل في معاقبة الفاسدين، أضف إلى ذلك وجود تساهل وعدم متابعة من الأنظمة الرقابية والمساءلة، وهذا يشجع على الانحراف نحو الفساد. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الكبيسي، ٢٠٠٠) ودراسة (آل الشيخ، ٢٠٠٧) والتي أشارت إلى ضرورة العمل بمبدأ المحاسبة والمساءلة للحد من الفساد.

أما المحور الثالث (أسباب ترجع إلى عوامل اجتماعية) فقد جاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٨٤)، وبانحراف معياري (٠,٤٦)، وبدرجة تقدير عالية.

ويمكن أن يعزو الباحث ذلك: إلى أنّ العوامل الاجتماعية أخذت تضعف شيًا فشيئاً على الرغم من أهميتها، وأنها حصلت على درجة تقدير عالية، إلا أنها أمام الاقتصاد والسياسة تتراجع في أولوياتها. فالفرد يهمه أولاً ما في جيبه، ثم إرضاء مسؤوليه أصحاب القرار ثانيًا، بعد ذلك ينظر لإرضاء (القبيلة، والعادات والتقاليد، والعلاقات الشخصية). أما المحور الخامس (أسباب ترجع لعوامل ذاتية) فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٠١)، وبانحراف معياري (٠,٤٥)، وبدرجة تقدير عالية. ويعزو الباحث ذلك: إلى أن العوامل الذاتية نابعة من شخصية المستجيب، وبالتالي فإنه من النادر أن يصف الفرد نفسه بالقصور والانحراف. أما المحور الأول (أسباب ترجع لعوامل إدارية)، فقد جاء في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣,٩٩)، وبانحراف معياري (٠,٣٢)، وبدرجة تقدير عالية.

ويعزو الباحث ذلك: إلى تطبيق المركزية في الوسط الأكاديمي غالبًا، وضعف الرقابة والمساءلة الإدارية، أضف إلى ذلك تدني الشفافية في كثير من الأحيان، والتي ترافق اتخاذ القرارات داخل الوسط الأكاديمي، وربما كذلك ترجع لعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

رابعاً: عرض نتائج السؤال الرابع:

للإجابة عن السؤال الرابع: ما تصورات أعضاء هيئة التدريس لسبل علاج أسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية ؟

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على كل فقرة من فقرات الأداة، وعلى الأداة ككل، والمتعلقة بسبل التغلب على أسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، والجدول رقم (١٠) يبين ذلك.

الجدول رقم (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على كل فقرة من فقرات الأداة وعلى الأداة ككل، والمتعلقة بسبل التغلب على أسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٢	١	رفع رواتب الموظفين في الجامعة .	٤,٥٤	٠,٧٤	عالية
٤	٢	الترغيب باستخدام الحوافز المختلفة التي....	٤,٤٦	٠,٥٩	عالية
٨	٣	المحافظة على الحرية الأكاديمية.	٤,٤٥	٠,٥٥	عالية
٩	٤	عدم السماح بتدخل الجهات الخارجية في	٤,٤٣	٠,٥٩	عالية
٥	٥	مراعاة الكفاءة والتميز العلمي والأخلاقي .	٤,٤١	٠,٧٣	عالية
١٠	٦	اختيار العمداء ورؤساء الأقسام على	٤,٤٠	٠,٥٦	عالية
٣	٧	تقوية الوازع الديني والأخلاقي لدى	٤,٣٩	٠,٩١	عالية
١٨	٨	تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل	٤,٣٦	٠,٦٧	عالية
٦	٩	تجريم الاعتماد على معايير الانتماء السياسي أو.	٤,٣٤	٠,٥٩	عالية
١٦	١٠	توعية الأفراد وتعريفهم بمخاطر	٤,٣١	٠,٧٣	عالية
١٧	١١	التطوير المستمر للهيكل التنظيمي في الجامعة.	٤,٣٠	٠,٧٣	عالية
٧	١٢	الشفافية والموضوعية في تطبيق اللوائح .	٤,٢٩	٠,٧٦	عالية
١٩	١٣	الاستعانة بقيادات أكاديمية تتسم بـ ...	٤,٢٨	٠,٧٢	عالية
١١	١٤	إنشاء هيئة رقابية دائمة لمكافحة الفساد في	٤,٢٤	٠,٦٩	عالية
١٥	١٥	إيجاد صناديق خاصة لاستقبال الشكاوي	٤,٢٣	٠,٦٩	عالية
١٣	١٦	تطبيق اللامركزية وتقليل فرص احتكار	٤,١٩	٠,٧٢	عالية
١٤	١٧	تقليص مجال القرار التقديري الذي يعتمد	٤,١٨	٠,٧٠	عالية
١٢	١٨	تشجيع الأفراد على المحاسبة والنقد الذاتي في...	٤,١٧	٠,٧٣	عالية
١	١٩	رقابة إدارية محكمة على جميع مراحل العمل	٤,٠٤	٠,٨٥	عالية
سبل التغلب على أسباب و.. ككل			٤,٣١	٠,٢٨	عالية

* الدرجة القصوى من (٥)

يتبين من الجدول رقم (١٠) أنّ متوسط تقديرات أعضاء هيئة التدريس على الفقرات ككل، والمتعلقة بسبل التغلب على أسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، (٤,٣١)، بانحراف معياري (٠,٢٨)، وبدرجة تقدير

عالية. كما يتبين أن الفقرة رقم (٢) والتي تنص على "رفع رواتب الموظفين في الجامعة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٥٤)، وبانحراف معياري (٠,٧٤)، وبدرجة تقدير عالية.

ويعزو الباحث ذلك: إلى أهمية الجانب المادي في حياة عضو هيئة التدريس، وذلك لسد متطلباته اليومية، والعائلية، والاجتماعية، لكي يتفرغ للبحث والتدريس؛ وهو صلب عمله الحقيقي، وربما كذلك لقلّة رواتب أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية بشكل خاص، مقارنة مع زملائهم في الجامعات الأردنية الأخرى، سواء الحكومية أو الخاصة، فهم أقل سلّم رواتب بين الجامعات. تلاها الفقرة رقم (٤) والتي تنصُّ على "الترغيب باستخدام الحوافز المختلفة التي تشجع الابتعاد عن ممارسة السلوك الفاسد" في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (٤,٤٦) بانحراف معياري (٠,٥٩)، وبدرجة تقدير عالية. ويعزو الباحث ذلك: إلى أنّ الحوافز المادية والمعنوية تشكل دافعًا خارجيًا للعمل والإنجاز، وتجعل باب الأمل مفتوحًا أمام عضو هيئة التدريس للجد والاجتهاد تحت شعار(لكل مجتهد نصيب). في حين جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على "رقابة إدارية محكمة على جميع مراحل العمل الأكاديمي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٤,٠٤)، وبانحراف معياري (٠,٨٥)، وبدرجة تقدير عالية.

ويعزو الباحث ذلك إلى صعوبة إبقاء عضو هيئة التدريس تحت رقابة إدارية محكمة، فهذا يتنافى مع مستوى عضو هيئة التدريس العلمي والعملي، وربما كذلك إلى صعوبة متابعة عضو هيئة التدريس، فهو مرتبط بموعد محاضرة وساعة مكتبية فقط.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

- إعادة هيكلة سلّم الرواتب، والأجور، والاهتمام بنظم الحوافز والمكافآت، في جامعة البلقاء التطبيقية.
- إيجاد رقابة إدارية فعّالة، من خلال مجلس أعلى أو لجنة عليا للمتابعة، والمساءلة، ومحاسبة كل من يثبت عليه أن قراره قد تأثر بالعشائرية، أو المحسوبية، أو أيّة علاقات شخصية، أو اخترق القوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.
- تفعيل دور الإعلام في توعية العاملين بشكل أكبر بأثر الفساد، وتقوية الوازع الديني من خلال إقامة الندوات والمحاضرات حول أخلاقيات الوظيفة العامة، واهتمام بالنصوص التشريعية للعمل الوظيفي.
- إجراء مزيد من الدراسات عن الفساد في الأوساط الجامعية المختلفة، سواء كان ذلك في

القطاع العام أم القطاع الخاص، للحد من هذه الظاهرة.

- إجراء دراسة مماثلة على شريحة أو أكثر من شرائح التعليم الجامعي (كالطلاب، والإداريين، وغيرهم)، ومع عينات متنوعة.

المراجع

القرآن الكريم.

ابن منظور. **معجم لسان العرب.**

آل الشيخ، خالد بن عبد الرحمن (٢٠٠٧). **الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مواجهته من وجهة نظر المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته بالمملكة العربية السعودية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

بالتمر، أحمد علي، وهبري، عمر موسى (٢٠٠٤). **الفساد الإداري: مظاهره وآليات إصلاحه.** ورقة عمل مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، طرابلس، ليبيا، ١٥ – ١٧ مارس.

البرادعي، مها محمود علي (٢٠٠٩). **مدى انتشار الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية دراسة ميدانية على بعض الأجهزة الحكومية بمحافظة جدة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

جرادات، صفاء صالح أحمد (٢٠٠٩). **امتحان الكفاءة المعرفية والشامل لطلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك من وجهة نظرهم ومقترحات تطويرها.** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك،الأردن.

الجيوسي، عبد الله (٢٠٠٥). الفساد: مفهومه، وأسبابه، وأنواعه، وسبل القضاء عليه (رؤية قرآنية). **مؤتة للبحوث والدراسات،٢٠**(٥)، ١٧٥– ١٨٩

حراحشة، عبد المجيد (٢٠٠٣). **الفساد الإداري: دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

حسني، عايش (١٩٩٧). الفساد: عوامله وعلاقاته وسبل التصدي له. **دراسات عربية،**(١١)، ٩٦– ١١٥.

الخطيب، أحمد. (٢٠٠٦). **الإدارة الجامعية، دراسات حديثة.** عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.

الدباغ، ضياء حامد، و زيدان، محمد عمر. (٢٠٠٢). دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الإداري. بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثالث للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. بيروت.١٧–١٩، نيسان.

الذهبي، حاتم محمد (٢٠٠٥). الفساد الإداري في العراق، تكلفته الاقتصادية والاجتماعية. بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر السنوي لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،٢٢- ٢٥ أيار.

السكارنة، بلال خلف. (٢٠١١). **الفساد الإداري**. (ط١). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الشواورة، فيصل محمود. (٢٠٠٩). قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٥**(٢)، ٨٥-١٢٢.

الطائي، حمزه حسن (٢٠١٠). الفساد الإداري في الوظيفة العامة. الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة.

الظفيري، عواد، والحمد، فيصل. (٢٠٠٧). **بروتوكول لمحاربة الفساد في الجامعة**. استرجعت بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١ من الموقع: http://www.alqabas.com.kw/final/Newspaperpulicd/ articleepage.aspx?ArticIiD= 267715. .

العجمي، سعد محمد (٢٠٠٨). **تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في جامعات دولة الكويت وسبل التغلب عليها**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

العيسى، لؤي أديب (٢٠٠٧). **الفساد الإداري وعلاقته بظاهرة بطالة خريجي الجامعات الرسمية كما يتصوره القادة الإداريون في القطاع العام والخريجون أنفسهم**. رسالة دكتوراه منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

قبيلات، حمدي سليمان، وشطناوي، فيصل عقله (٢٠٠٨). مكافحة الفساد في ضوء قانون مكافحة الفساد الأردني رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ دراسة مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. الجامعة الأردنية، **مجلة دراسات، علوم الشريعة والقرآن، ٣٥**(٢)، ٤١٣-٤٢٧.

القنة، نادر (٢٠٠٥). **الإصلاح يبدأ بإصلاح التعليم**. استرجعت بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٤ من الموقع: htt://www.Local.taleea.com,newsdetails.php?=4246&issneno=1676.

الكبيسي، عامر (٢٠٠٠). الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة. **المجلة العربية للإدارة، ٢٠**(١)، ٨٥ - ١٢٢.

المذابي، عبد الوالي (٢٠٠٧). **الفساد الجريمة المجهولة**. استرجعت بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٢ من الموقع: htt:www.Almethaq.net./shawdetilsphp?id=2245.

مركز الشفافية الأردني (٢٠١١). **تقرير مؤشر مدركات الفساد في الأردن**. عمان، الأردن.

منظمة الشفافية الدولية (٢٠٠٦). التقرير السنوي للمنظمة.

المعجم الوسيط (١٩٧٣). المجلد الثاني، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

مؤسسة فردريش تاومان والمجمع الأردني للاقتصاديين الشباب (٢٠٠٦). **دراسة تدعو إلى اجتثاث ظاهرة الفساد من التعليم العالي**. استرجعت بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٦ من الموقع: http://www.awrd.net/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrARTICLE=1391&NrIssue=1&NrSection= 13.

موسى، آمال (٢٠٠٥). **الواقع الأكاديمي العربي**. استرجعت بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٧ من الموقع: htt// www.asharqalawsat.com.Ieder.asp?section=324210&issu=9792.

الورفلي، مبروكة (٢٠٠٩). الثقافة السياسية الليبية والفساد. **مجلة إضافات**، ربيع الأول (٦)، ١١٧-١٤٢.

الوقداني، عبد الله بن مسفر (٢٠١٠). نظرية الفساد عند ابن خلدون. **دورية الإدارة العامة**، شوال، ٥٠(٤)، ٣٢١-٣٤٠.

اليوسف، يوسف خليفة (٢٠٠٢). الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج. جامعة الإمارات العربية المتحدة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ٣٠(٢)، ٥٨-٧٢.

Della, T. (1995). *The concise Oxford dictionary of current English*. India.

Dimpka, D. (2011). Prevalence, causes and effects of academic corruption in rivers state universities, Nigeria. *Makerere Journal of Higher Education, 3*(1), 22-64.

Franklin, S & Rousso, A. (2006). *The effectiveness of anticorruption programmers:* Preliminary evidence from the transition countries. paper presented at the annual meeting of the American political science association . DC, Sep 01, 2005.

Jing, X. (2007). On how editors of academic journals at institutions of higher learning should resist academic corruption. *Chinese Education and Society, 40*(6), 47-53.

Solis, A., Arrizon, A., Ledogar, R., Jardon, D., Chavez,J., soberanis, L., Aguilera, E., & Andersson, N. (2011). Reducing corruption in a Mexican medical school: impact assessment across two cross-sectional surveys. *BMC Health Services Research, 11*(2), 2-13

Stangem , D. & Goudie, A. (1997). *Corruption: The Issues*. OECD. Development Center Technical: University of California press, Papers No (122).

Tawfeek, H. (2011). *Report of the Corruption Perceptions Index in Jordan,* Deeretna news. Monday, 12 December 2011.pp. 18 – 19.

Mensah, S. N. (2000). Official Corruption and underdeveloped MARKETS: *Aficas economic policy Administration,16*(2), 196-216.

Younging, Y.; Jian, Z. & Haibo, W. (2007), On the causes for and counter against academic corruption, *Chinese Education and Society, 40*(6),.54-66.

Wang, Bin; Chen, Qichin,(2007). The Administrative Mose and Academic Corruption at China's State- Run Universities, *Chineses Education & Society, 40*(6), 37-46.

Wilson, J. & Richard D. (2004). Corruption political competition and environmental policy. *journal of environmental economics and management*. Elsevier science inc, New York. 49, 268–305.

Ziaochun, W.; Dan, J. (2007), Scientific and ethical reflections on academic corruption in universities: on the science research evaluation system in china's universities, *Chinese Education and Society, 40*(6), 67-76.